

د. بلقاسم ماضي
جامعة باجي مختار- عنابة

النفط الجزائري والتنمية الإنسانية المستدامة

" النفط مشروب الأباطرة الكبار وليس مشروب الشعوب." (نزار قباني)

ملخص

يحاول هذا المقال شرح جدلية ارتباط تطلعات تحقيق مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة، مع التركيز على الدور المحوري الرئيسي الذي كان ولا زال يلعبه الذهب الأسود، عبر مختلف محطات البناء الاقتصادي في الجزائر. تقترح هذه الدراسة في خاتمة المطاف جملة من التوصيات، في سبيل عقلنة هذه العوائد النفطية الضخمة، كتحسين طرق وأساليب جباية البترول الجزائري، والتكيف السريع مع التقلبات اليومية لأسعار النفط سلبا وإيجابا، وإعطاء الأولوية لمعالجة مختلف الاختلالات الاجتماعية والهيكلية كأولوية قبل المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة.

الكلمات الدالة: التنمية الإنسانية المستدامة Sustainable Human Development ()
SHD النفط والريع البترولي - رأس المال البشري.

مقدمة:

رغم تنامي العولمة الاقتصادية
لنموذج الرأسمالي الأورو- أمريكي،
فقد أصبحت التنمية الإنسانية
المستدامة محور العديد من الدراسات
الأكاديمية والمقاربات العملية
الحكومية، ليس فقط في بلدان التقدم
والتفوق، بل حتى لدى دول التخلف
الحضاري، التي أوصت من أجلها
الهيآت الدولية بالعمل الجاد لتحقيق
مستويات

Abstract

The present article tries to explain the relationship between Algerian Oil and Sustainable Human Development (SHD), mainly the role of petroleum incomes across several periods of economic building in Algeria. The study puts forward a number of recommendations for the rationalization of such incomes, fiscal methods, price fluctuation, and the treatment of the social and structural dysfunctions as a priority over major projects and massive investments.

مقبولة من التنمية الإنسانية المستدامة، للوصول إلى درجات عالية من التنمية في الألفية الثالثة.

ويرأي الكثير من الباحثين الاقتصاديين، فإن ذلك لن يتم دون مواجهة تحديات الاستثمار البشري، واعتباره ممرا حتميا لتحقيق تلك الأهداف الكبرى، التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتسعى جاهدة لإنجاح الوصول إليها في كامل أنحاء المعمورة.

من جانب آخر، وفيما يخص الدول العربية البترولية الغنية بمواردها والفقيرة في تنميتها، على غرار الجزائر ونيجيريا وليبيا (على سبيل المثال لا الحصر) يعتمد صناع القرار الاقتصادي بشكل رئيسي محوري كبير على تفعيل مساهمة النفط في جهود تحقيق مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة.

غير أن المفارقة الكبرى أنه ساد اعتقاد خاطئ خطير عند عموم الجزائريين، خاصة لدى غير الاقتصاديين أو بعض الأكاديميين غير المتخصصين، باقتصار الدور الاقتصادي للنفط في الاعتماد الاتكالي السلبي على الربيع البترولي، وتحول هذا الأخير إلى معول هدم حقيقي لكل محاولات البناء الاقتصادي العقلاني السليم، بدل التأثير الإيجابي.

ورغم أن هذا الرأي يملك من الأدلة ما يكفي لترويجه وتصديقه، كاعتماد الخزينة العمومية في 98% من إيراداتها على العوائد النفطية، واستيلاء صادرات البترول على حوالي 97% من مجموع الصادرات، فإن النظام البترولي الجزائري مجبر على التكيف مع المعطيات الدولية الجديدة الجديدة، بتوسيع دور النفط من مجرد عائدات ريعية إلى ركيزة أساسية تسند عضد الدولة في محاولات اللحاق بالركب العالمي نحو مزيد من التنمية الإنسانية المستدامة.

تأسيسا على ما سبق، ثمة تساؤلات هامة تطرح نفسها بقوة في هذا المجال: كيف تم الانتقال علميا، عمليا وعالميا من التنمية الشاملة المستحيلة إلى التنمية الإنسانية المستدامة؟

إلى أي مدى ساهم النفط الجزائري فعليا وإيجابيا في بناء الاقتصاد الوطني؟

كيف يتم إسقاط مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة على الواقع الجزائري؟
ما هي فرص تفعيل مساهمة النفط في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة
بالجزائر؟

1 - من التنمية الشاملة المستحيلة إلى التنمية الإنسانية المستدامة:
رغم انهيار الأطروحات الاشتراكية القائمة على تغليب المصالح الاجتماعية على
الربح الفردي وأنانيته المفرطة، ومحاولات بناء نموذج تنمية شاملة ولو على حساب
المعطى الاقتصادي العقلاني، ورغم هيمنة العولمة الاقتصادية للنموذج الرأسمالي
الأورو - أمريكي، فقد أصبحت التنمية الإنسانية المستدامة Sustainable Human
Development (SHD) في أغلب دول التقدم الحضاري إحدى ركائز النمو
الاقتصادي، فضلا عن الاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي.

ولأن العولمة لا تستثني الفقراء، فقد أوصت لجنة التنمية التابعة لصندوق النقد
الدولي والبنك العالمي جميع الدول (خاصة ذات الدخل المتدني والمتوسط) بالعمل
الجاد لتحقيق مستويات مقبولة من التنمية الإنسانية المستدامة، للوصول إلى درجات
عالية من التنمية في الألفية الثالثة، وذلك بإتباع ما يلي من الإجراءات:

- 1 - زيادة الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية.
 - 2 - تقديم خدمات للفقراء بفعالية أكبر.
 - 3 - تحقيق المساواة بين الجنسين (خاصة ما يتعلق بالصحة).
 - 4 - توجيه عناية أكبر للمياه والصرف الصحي والتعليم (1).
- قبل ذلك، صدر خلال عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير
عن التنمية الإنسانية، اعتمد تعريفاً لمفهومها، قام بتعديله لاحقاً في تقريره لعام
1995، جاء فيه:

" إن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع لخيارات الناس، التي يمكن أن تكون
مطلقة أو نسبية تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع
مستويات التنمية الإنسانية هي:

- 1 - التمتع بحياة مديدة وصحية.
 - 2 - اكتساب المعرفة.
 - 3 - الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.
- ولأنها مستدامة، فخياراتها الإضافية هي:
- 1 - الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
 - 2 - التمتع بفرص الخلق والإنتاج.
 - 3 - الحصول على الاحترام الذاتي / الشخصي.
 - 4 - التكفل بحقوق الإنسان كاملة غير منقوصة".
- والحقيقة أن التنمية الإنسانية المستدامة تعتبر نظرية في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية، باعتبارها العنصر المهيمن، وتتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لا تترك، فلا يمكن اعتبارها مجرد زيادة في الإنتاج، بل إنها تمكن الناس من توسيع نطاق خياراتهم بفعل المزيد من أجل معيشة أليق وحياة أطول وأفضل (2).
- إن أفضل أسلوب لقياس مستوى المعيشة دولياً هو من خلال قياس أوجه أو مكونات محددة ومنفصلة للوضع الشامل للحياة، قابلة للقياس الكمي، وتعكس الأهداف الدولية (3).
- ولتجاوز صعوبة الاستدلال على المستوى المحقق من التنمية الإنسانية المستدامة، تم الاعتماد على مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، تبناها التقرير سالف الذكر في دليل قام بتركيبه من مجموعة محددة من المعطيات والإنجازات، في مجالات التنمية الإنسانية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة فيما بين الدول.
- تتعلق هذه المؤشرات بطول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة، وقد أعطي لكل منها دليل معين يتناسب وشدة ارتباطه بالتنمية الإنسانية، واختيرت قيمة للدليل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، إذ تكون البلدان الأقل تنمية أقرب إلى الصفر.

وتتضمن هذه المجموعة من الأدلة طيفاً واسعاً من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية و السياسية، والتي تعكس في النهاية التقدم المحرز على صعيد التنمية الإنسانية، ونقاط الضعف والثغرات فيها، ويتجاوز عدد المؤشرات في التقرير 180 مؤشراً توزعت على الشكل التالي:

دليل التنمية الإنسانية ويضم أربعة مؤشرات.

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.

مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.

الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشراً.

اتجاهات التنمية الإنسانية ونصيب الفرد من الدخل، وهو يرصد التغيرات في قيمة

دليل التنمية الإنسانية عبر عدد من السنوات، بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة و يضم خمسة مؤشرات.

الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.

اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.

الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

بنية الاقتصاد الكلي ويضم أحد عشر مؤشراً.

اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.

المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.

تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية

مؤشرات.

الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.

استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.

الملامح الأساسية للتدهور البيئي ويضم ثمانية مؤشرات.

إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.

الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.

الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.
الملامح الأساسية للحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات.
الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.
الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات.
الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم اثنا عشر مؤشراً.
الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي ويضم ستة المؤشرات.
الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت ويضم ستة مؤشرات.
الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم ستة مؤشرات.
حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم
ثمانية اتفاقيات وصكوك دولية أساسية.

يسمح هذا العدد الكبير من المؤشرات بالتعرف على التطور المحقق وآفاق التنمية
الإنسانية المستدامة، ويعكس صورة أولية للحياة الاجتماعية والسياسية والحقوق
والحرريات الفردية، التي هي عنصر أساس في التنمية الإنسانية، كما يعكس غياب
عدد من المؤشرات بالنسبة لبلد ما مستوى الشفافية والمشاركة، وهي سلبية في هذه
الحالة تخفف من قيمة دليل التنمية الإنسانية الشامل.

2 - النفط الجزائري: عامل بناء أم معول هدم؟

لا يمكن استبصار مدى مساهمة النفط الجزائري في تحقيق مؤشرات التنمية
الإنسانية المستدامة، قبل إعطاء لمحة تاريخية، ولو موجزة وسريعة، للدور الذي لعبه
البترول في تنفيذ مختلف مخططات التنمية الشاملة، التي وضعتها الدولة منذ
الاستقلال، وجندت لها مبالغ ضخمة وإمكانات هائلة، لم تكن لتجد طريقها للتطبيق
لو لم تساهم في تمويلها العائدات البترولية بشكل محوري كبير.

رغم ذلك، فقد ظل قطاع المحروقات عشية الاستقلال متخلفاً في علاقته
بالسلسلة الاقتصادية الوطنية، وبقي حجم الدخل الموزعة في هذا القطاع ضعيفاً
9000 عامل مأجور من أجل 60% من الاستثمارات الإنتاجية، بينما واصلت
الشركات الغربية عمليات احتكار سوق السلع التجهيزية لإنتاج ونقل النفط

الجزائري، لتبقى الجزائر بالنسبة لها سوقا كاملة لعملياتها التجريبية في تطوير أجهزة بترولية جديدة.

من أجل ذلك، أسست الدولة في 1964/12/31 أول شركة وطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها وتصنيعها وتسويقها، الشهيرة باسمها الحالي سوناطراك، غايتها الأساسية السيطرة الوطنية على الثروة النفطية، والقيام بعمليات نقل وتسويق النفط والغاز، ثم اتسع نشاطها تباعا، ليشمل كافة مراحل صناعة الهيدروكربونات، بعد صدور المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/11 (4).

تمكنت سوناطراك بعد قرارات التأميم في 1971/02/24 و 1971/04/12 أن تحل بسرعة ونجاح محل الشركات صاحبة الامتيازات السابقة، فامتدت الساحات المنجمية العائدة لها، من 25 ألف كيلومتر مربع في نهاية 1966 إلى 800 ألف كيلومتر مربع في عام 1971، إضافة إلى 15 ألف كيلومتر مربع تساهم في ملكيتها مع شركات أجنبية.

شهدت هذه المرحلة تركيزا كبيرا في اهتمام الدولة بقطاع المحروقات، فقد بلغت الاعتمادات المخصصة لسوناطراك 2710 مليون دينار جزائري، وهذا الرقم يمثل حوالي 50% من مجموع استثمارات القطاع العام، ضمن خطة التنمية الثلاثية للفترة الممتدة ما بين 1967 و 1969 (5).

ثم زادت الدولة قيمة هذا المبلغ إلى 4573 مليون دينار جزائري، في خطة التنمية الرباعية الأولى، للفترة ما بين 1970 و 1973 وهي تمثل 36% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، و 15.6% من إجمالي توظيفات القطاع العام الواردة في هذه الخطة.

لم تعد الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال مجرد متفرج وجاب للضرائب في حقل المحروقات، بل عازمت على السيطرة على هذا القطاع الاقتصادي الهام في أقرب وقت ممكن، لتسخير العوائد النفطية التي كانت تسيل لعاب فرنسا في تحقيق المشروع الوطني الضخم، المتمثل في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

إن أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني جعلت منه يحقق 40% من الناتج الوطني الإجمالي، و96% من صادرات البلاد، كما ساهم بأكثر من 50% من الإيرادات النهائية للدولة، موفرا أكثر من 100000 منصب عمل (6). وتعكس هذه المرحلة اتجاها متميزا في الموازنة بين استهلاك القطاعات المختلفة، طبقا لمضمون اجتماعي- اقتصادي للتنمية، ففي الوقت الذي لم يحظ فيه قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية إلا بـ17% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة عام 1965، لوحظ ارتفاع النسبة إلى 25% عام 1975 على حساب التراجع الذي حصل في نسبة الاستهلاك المنزلي من 46% عام 1965 إلى 37% عام 1975.

وبالنظر للمهام المطروحة أمام النفط الجزائري في إمداد القطاع الزراعي بالوقود والطاقة، وتنفيذ برامج كهربائية في جميع مدن وقرى البلاد وتمويلها بالغاز، أولت الدولة أهمية كبرى منذ المخطط الثلاثي (1967 - 1969) إلى القطاعات المنتجة، وبشكل خاص قطاع المحروقات، الذي بلغت حصته 50 % خلال فترة المخطط، باعتبار أن تطور قطاعي الصناعة والنقل السريع يتطلب توسيع برامج الاستثمار الخاصة بقطاع الوقود والطاقة.

مما يعني أن المخطط الاقتصادي في تركيزه على الاستثمار في الصناعات القاعدية، حاول عدم تبذير موارد البلاد الطبيعية، وخاصة المحروقات، في المدى القصير، وبالتالي فإن عمليات التراكم التي بدأها المخطط الثلاثي سهلت الطريق أمام المخطط الرباعي الأول والثاني، لتطبيق السياسة الصناعية التي اتبعتها الجزائر لاحقا.

وفعلا، فقد نص الخطاب المتعلق بالخطة الرباعية الأولى (1970 - 1973) على أن إستراتيجية التنمية التي اختارتها البلاد موجهة للانتقال بالجزائر من اقتصاد متخلف في نموه، نتيجة قرن ونصف من الاحتلال الاستعماري، إلى اقتصاد عصري قادر على تأمين جميع ثمار التقدم التقني، بالاعتماد على إمكانياته الذاتية (7).

ولقد ثبت أن إجراء الانتقال العميق في هيكل اقتصاد متخلف يتطلب سياسة
تصنيعية، تهتم بالدرجة الأساسية بالقاعدة المادية - التقنية، لتسمح بتشكيل هيكل
متربط في البلاد، يتمتع بدرجة عالية نسبيا من التكامل بين القطاعات وداخلها.

شكل ما تم إنفاقه واستثماره في قطاع المحروقات حوالي 50% من إيرادات
الجزائر من المحروقات، التي بلغت في فترة المخطط الرباعي الأول 5.675 مليار
دولار، ومن الخصائص المميزة لبرنامج الاستثمار في خطة (1970 - 1973)
هو الزيادة الحادة في صناعتي بناء الآلات والمعدات، حيث تضاعفت حصة هذه
المجالات بأكثر من 6 مرات عند تحليل حصتها في بنية الاستثمارات.

وجاء هذا الاهتمام نتيجة موضوعية لإقامة مجموعات صناعية واسعة، تعتمد
على منتجات مركب الحديد والصلب في الحجار بولاية عنابة، وبالتالي تقليص
استيراد بعض السلع الرأسمالية، وهذا الاهتمام دفع بالمخطط الرباعي الأول أن يضع
تركيزا في حسابات الخطة مشروعات جديدة، أقسام جديدة في مصنع الجرارات في
قسنطينة، بناء مصنع البطاريات الجافة في مدينة سطيف، بناء مركب ضخ
للمعدات الكهربائية في مدينة تيزي وزو....الخ.

وبالتأكيد فإن تأمين الإمكانات المادية لإنجاز مثل هذه المشروعات وأعباء
مناصب العمل اللازمة لها، لم يكن ممكنا تحقيقها، لولا الاهتمام المميز للسياسة
الاقتصادية بقطاع المحروقات، لتمويل عمليات المشروعات الجديدة من جهة، ومن
جهة أخرى استخدام القروض الأجنبية على نطاق واسع وغير عقلاني أحيانا، بالشكل
الذي ترك آثاره السلبية لحد الآن على جملة من المؤشرات، التي تتعلق بفاعلية
القرار الاقتصادي الجزائري، خاصة على صعيد التجارة الدولية بشكل عام،
والصناعة البترولية بشكل خاص.

بفضل ارتفاع أسعار البترول العالمية عامي 1973 و 1974 تضاعف حجم
الإيرادات البترولية إلى 1.8 مليار دولار في خطة (1974-1977) أي بزيادة ثلاث
مرات، وقد ترتب على مؤشرات زيادة الموارد البترولية توسع في حجم الاستثمارات
التي تضمنتها الخطة أي 110. مليار دينار، أي فاقت بمرتين عن مستواها في

الخطة السابقة، ولقد اقترحت الخطة توجيه 48 مليار دينار من هذه الاستثمارات إلى الصناعة (8).

ورغم أن النسبة المئوية للاستثمارات المخصصة للصناعة انخفضت من 55% في خطة (1970 - 1973) إلى 43.5% في الخطة الرباعية الثانية (1974 - 1977)، إلا أن قيمتها المطلقة ارتفعت وبشكل حاد، بفضل الزيادة الكبيرة من الإمكانيات المالية للحكومة، مما سمح لها بتخصيص أدوات استثمارية أكبر، مقارنة مع الفترات الماضية لحل عدد من المشاكل الاجتماعية.

وقد خصص للحاجيات الاجتماعية بما في ذلك البناء السكني 13.3% من الأدوات الاستثمارية، مقابل 11.5% في خطة (1970 - 1973) كما تضاعف الإنفاق على تطوير التعليم، وإعداد الكوادر ثلاث مرات، وقد ارتفعت بشكل جوهري نسبة الأدوات الاستثمارية المخصصة لتطوير البناء الاقتصادي التحتي من 11% في خطة (1970 - 1973) إلى 14% في خطة (1974 - 1977).

وفي الوقت الذي جرى تركيز الجهود على أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية من وجهة النظر الإستراتيجية، وجه اهتمام أكبر إلى توزيع القوى المنتجة، والاستخدام العقلاني للموارد المادية والبشرية، وقد جرى التركيز خاصة على زيادة فرص العمل، وتنفيذ ما يسمى بالبرامج الخاصة بتطوير مناطق البلاد الأكثر تخلفا.

تتمحور التوصيات التي أكد عليها برنامج المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) فيما يتعلق بقطاع المحروقات على إعداد تخطيط قطاعي على المدى البعيد، وتحديد وتطبيق نمط الاستهلاك الداخلي، مع صياغة إستراتيجية في مجال التصدير.

وبالرغم من كون قطاع المحروقات ظل العمود الفقري الذي يمكن من خلاله إنهاض الاقتصاد الوطني، إلا أن ذلك لا يمنع من ملاحظة أن الخطة الخماسية الأولى 1980-1984 كان هدفها الرئيسي إعادة تنظيم البلاد، بما يؤدي إلى أفضل تغطية للحاجات الأساسية للسكان، في وقت يتم فيه محاولة تضيق هامش التبعية لقطاع المحروقات.

على صعيد الإعداد المهني والتدريب، يمكن ملاحظة أن الحصيلة التقنية لدور المحروقات في خطة 1980-1984 كانت أكثر الجوانب بروزا في دورها في الاقتصاد الوطني، فمع الأيام الأولى للاستقلال أعطت القيادة السياسية دورا متميزا لعملية تسريع الإعداد المهني للكوادر والإطارات العاملة في الصناعات البترولية: النفط والغاز والبتروكيمياويات، باعتبار ذلك شرطا لا بد من توافره في سياق تعزيز الجهود الاستكشافية، وضبط وإدارة عملية الإنتاج.

ولهذا، فإن جهدا كبيرا قد بذل في هذا الاتجاه، لا سيما من طرف المؤسستين المعنيتين بذلك: وهما المعهد الوطني للهيدروكربونات والكيمياء، والمؤسسة الجزائرية للبتترول، وهما تحت إشراف وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية، إذ قامت منذ تأسيسهما عامي 1964 و 1965 حتى نهاية المخطط الخماسي الأول بإعداد 13.427 مهندس تقني، وخلال سنوات الخطة الخماسية الأولى وحدها استطاع المعهدان أن يخرجوا 6020 طالبا، منهم 23 مهندس، 51% كوادر فنية عالية، 16% تقنيون.

يضاف إلى ذلك الطلاب الذين يتلقون علومهم وتدريبهم في المعاهد العامة للتعليم العالي والثانوي، التي تعمل تحت إشراف وزارات أخرى مثل وزارة العمل والإعداد المهني، أو وزارة الصناعات الثقيلة، مع العلم أن تكلفة إعداد مهندس بترول خلال خمس سنوات في الجزائر هي 50.000 دولار، وكلفة الإطار الفني لا تقل عن 25.000 دولار، يكون واضحا الدور الذي أولته السياسة الاقتصادية تجاه عملية إعداد الكوادر التقنية - الإدارية العاملة في ميدان قطاع المحروقات.

تضاءلت مساهمة العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في منتصف الثمانينات، ليتكرس ذلك أكثر فأكثر بعيد أزمة 1986 التي عرفت فيها أسعار المحروقات أحد أشد تقلباتها في الاتجاه السلبي المتناقص، وهكذا برزت اتجاهات قوية لمعالجة حالة التدني التي تعاني منها الصناعة البترولية، التي أدت بدورها إلى تدني العوائد البترولية.

ترتب عن ذلك تصاعد أرقام المديونية الجزائرية بأشكالها المختلفة، حيث انتقلت هذه المديونية من 12 مليار دولار سنة 1980 إلى 28 مليار دولار سنة 1990.

برز خلال تسعينيات القرن الماضي اتجاه فعال في تصحيح حالة التدني في الصناعة البترولية، عبر اختبار أساليب جديدة في مجال الطاقة، ومنها:

- إتباع أسلوب استدراج العروض لتطوير وزيادة الاحتياطيات النفطية، وفي هذا المجال قامت الدولة بإدخال تعديلات هامة على تشريعاتها، من بينها أن الشركاء الأجانب لم يعودوا مضطرين إلى الاستعانة بالشركات الأجنبية في أنشطتهم الاستكشافية، بل أصبح بإمكانهم استخدام الوسائل التي يرغبون فيها.

أصبح بإمكان الشركاء الأجانب استيراد معداتهم الضرورية مع إعفائها من الرسوم الجمركية، ومنذ عام 1986 أدخلت الدولة الجزائرية نظاما تشجيعيا تتمكن بموجبه الشركات المختلطة من استغلال الغاز الطبيعي المكتشف، بصيغ جديدة لتشجيعهم على تطوير الاحتياطي النفطي.

العناية بمعطيات الدراسات العلمية فيما يتعلق بإمكانيات تطبيق تقنيات جديدة للاستخلاص الثانوي يسمح باستخراج 400-500 مليون طن إضافية من نفط الحقول الموجودة، وهو ما يفترض إيجاد صيغ متنوعة للتعاون مع الشركات الأجنبية، التي تملك طاقات فنية ومالية ضرورية للقيام بهذا النوع من العمليات، وينبغي بهذا الصدد حسن الاستخدام الفعال لمؤثر الموقع الجغرافي الذي تتمتع به البلاد فيما يتعلق بالمستهلكين الرئيسيين، إضافة لمستلزمات تكييف التشريعات القانونية حتى تستجيب لمتطلبات المنافسة العالمية.

اضطرت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بين 1994 و1998 وهي برامج نقدوية صارمة جدا، فرضتها الهيآت المالية الدولية، لإنقاذ الخزينة العمومية من اختناق مالي رهيب، والانتقال نحو اقتصاد السوق الليبرالي.

كما توجهت الجزائر جديا نحو وضع إستراتيجية لتعظيم هذه العوائد البترولية منذ بداية التسعينات، مستغلة انتعاش القطاع بفعل الاهتمام الدولي بالشركات النفطية

الأجنبية، وخاصة الأمريكية، ببتروال الصحراء الجزائرية، لجني أغلب صفقات الاستخراج والتقيب، واقتسام العوائد مع الجزائريين.

ذلك أنه أمام تردي الوضع البترولي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حاولت السلطات الاقتصادية تطوير احتياطات البترول الجزائري، تضخيما للمبالغ التي يدرها الذهب الأسود على شكل عوائد، لمواجهة تراكم المديونية الخارجية، التي تصاعدت آنذاك بشكل رهيب، وتلبية الطلب المحلي المتزايد من جهة أخرى.

3 - نحو تفعيل مساهمة النفط في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة

بالجزائر:

قبل تقديم بعض المقترحات لعقلنة استغلال العوائد النفطية في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بالجزائر، بعد استرجاع البرميل الواحد سعره العالي، بل تجاوزه كل التوقعات فوق سقف 80 دولارا حاليا، يمكن التذكير ببعض فرص تحقيق أغلب مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة، باستغلال التركيز العالمي على التنمية الإنسانية المستدامة كإحدى سبل الوصول إلى النمو الاقتصادي، مما لا يترك للجزائر أي مجال للتردد والمماطلة.

غير أن محاولة إسقاط ماهية ومؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة على الواقع الجزائري، رغم النقص الكبير في الدراسات الأكاديمية خاصة المسحية الميدانية، يوقف العديد من الطموحات والتطلعات في هذا الشأن، باعتبار المرتبة المتأخرة جدا التي تحتلها الجزائر في التصنيف العالمي.

ففي سنة 2005 تبوأَت الجزائر المرتبة 103 بعد تقدمها بدرجة واحدة، إذ كان ترتيبها 104 في سنة 2004 و 107 في السنة التي سبقتها 2003 من أصل 173 دولة، متأخرة حتى عن بعض الجيران المغاربة كتنس وليبيا (9).

كما بلغت قيمة دليل التنمية الإنسانية للجزائر حسب معطيات عام 1997 ما يعادل 0.665 وكان ترتيبها 109 من أصل 174 دولة حسب التصنيف العالمي، علما أن قيمة دليل التنمية البشرية المتوسط تبلغ 0.662 وهي قيمة دليل الجزائر تقريبا، وتتضوي معظم الدول العربية في هذا المستوى المتوسط للتنمية الإنسانية

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1999، ويعتبر الموقع الذي تحتله الجزائر في مجال التنمية الإنسانية متدن نسبياً مقارنة مع الدول الأخرى في العالم.

لذلك، ينبغي على السلطات العليا في البلاد تسريع محاولات اللحاق بالركب المتطور في هذا المجال، خاصة في ظل انتعاش سعر البترول وبلوغه سقف 80 دولاراً، مما أعطى للخرينة العمومية بحبوحة مالية لم تكن تحلم بها إطلاقاً.

يمكن بعد استعراض موجز لماهية ومؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة من جهة، ودور النفط الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر ما قبل التحول الإجماري نحو اقتصاد السوق من جهة أخرى، اقتراح بعض التوصيات للاستفادة من الفورة النفطية الحالية، ليس فقط لاستعادة مشروع البناء الاقتصادي في الجزائر، الذي عطلته سنوات الجمر والدماء والدموع والدمار، بل لتحقيق إنعاش حقيقي، مستند على مؤشرات ميدانية ملموسة، جاء أغلبها في مدخل التنمية الإنسانية المستدامة:

1 - عقلنة استخدام المبالغ الضخمة للعوائد البترولية وشفافية التعامل معها، بتحسين طرق وأساليب جباية البترول الجزائري، وتجنب تبذير الفوائض المالية الحالية في مشاريع ذات تكلفة عالية جداً، أو مظاهر ترف ورفاهية، على غرار دول الخليج، مع التكيف السريع مع التقلبات اليومية لأسعار النفط سلماً وإيجاباً.

2 - إعطاء الأولوية لمعالجة الاختلالات الاجتماعية والهيكلية، قبل المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة العملاقة، باعتبار الإنسان هو المنطلق والغاية، استناداً إلى مدخل التنمية الإنسانية المستدامة، التي تعتبر نظرية في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، تتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية، باعتبارها العنصر المهيمن، وتتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكسر، فلا يمكن اعتبارها مجرد زيادة في الإنتاج، بل إنها تمكن الناس من توسيع نطاق خياراتهم بفعل المزيد من أجل معيشة أليق وحياة أطول وأفضل.

3 - تمكين المواطن الجزائري بفضل النفط من التمتع بحياة مديدة وصحية، وتيسير سبل اكتساب المعرفة، بزيادة الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية، مع الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، بتوفير الحاجيات الضرورية والكمالية بأسعار معقولة، وتقديم خدمات للفقراء بفعالية أكبر، مع إعطاء المواطنين مزيدا من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تمكينهم من التمتع بفرص الخلق والإنتاج، والحصول على الاحترام الذاتي / الشخصي، الذي لا يتحقق إلا عن طريق التكفل بحقوق الإنسان كاملة غير منقوصة.

4 - إعطاء المزيد من الاهتمام لرأس المال البشري، وهو ما باشرت به بعض المؤسسات الجزائرية الكبيرة، من خلال إعادة تأهيل كوادرها وتدريبهم وتنمية مهاراتهم، ليصبح الاستثمار في هذا المجال أحد أبرز رهانات تحقيق الوثبة الاقتصادية المنشودة، شرط الخروج من الاعتماد الاتكالي على الربيع النفطي.

ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، فقد وجب على أكبر شركة بترولية جزائرية تقديم المثل والقذوة، في تكوين كوادرها والاهتمام بتطوير رأسمالها البشري، وهو ما لم تهمله سوناطراك، بل شرعت منذ الأيام الأولى لتأسيسها على إحلال الكادر الجزائري المتخصص، ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد العاملين من الإطارات المختلفة من 3000 شخص عام 1967 إلى 15000 شخص في مطلع عام 1972، شكلت نسبة الموظفين الجزائريين 99%، كما أن وصل عدد المهندسين والفنيين المؤهلين من الجزائريين في عام 1973 إلى 1946 موظف متخصص، وتم تدريب الإطارات المتخصصة عبر الخبرة التطبيقية في الحقول، أو في نشاطات قطاعي النفط والغاز، تحت الإشراف المباشر للشركة الوطنية سوناطراك، مما أكسبها مميزات الشركات النفطية العالمية.

5 - تسريع محاولات تحقيق مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة كمدخل تمهيدي ضروري لبناء اقتصاد إنتاج حقيقي في الجزائر، غير مرتهن للتقلبات اليومية العشوائية لأسعار النفط، وهو ما لن يتم أبدا دون ترشيد استخدام العوائد

النفطية في ذلك، والتخطيط العقلاني لتفعيل الدور الإيجابي المزدوج لهذا الذهب الأسود.

الخاتمة:

بإمكان النفط الجزائري بل من واجبه لعب دور أكثر إيجابية وتميزاً، في محاولات تحقيق مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة بالجزائر، إضافة إلى دوره التمويلي المباشر، والذي كان متوقفاً بنسبة كبيرة على فاعلية سوناطراك، والتقلبات اليومية العشوائية للأسعار في الأسواق العالمية، فإنه قادر على المساهمة بأكثر فعالية في محاولات تحقيق مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة.

إن تطوير رأس المال البشري مطلب رئيس لإخراج عموم الجزائريين من التبعية السلبية للغرب الأورو-أمريكي المتقدم، وهو ما باشرت به سوناطراك من داخلها بإعادة تأهيل كوادرها وتدريبهم وتنمية مهاراتهم، ليصبح الاستثمار في هذا المجال أحد أبرز رهانات تحقيق الوثبة الاقتصادية المنشودة، شرط الخروج من الاعتماد الاتكالي على الربيع النفطي.

ويمكن الجزم في هذا السياق، أنه من غير الممكن بناء اقتصاد إنتاج حقيقي في الجزائر دون ترشيد استخدام العوائد النفطية في تسريع تحقيق مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة، والتخطيط العقلاني لتفعيل الدور الإيجابي المزدوج لهذا الذهب الأسود.

إن الاستفادة المثلى من الفورة النفطية الحالية قد يفيد في استعادة مشروع التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهو ما لن يكون بغير تجنب تبذير الفوائض المالية الحالية في مشاريع ذات تكلفة عالية جداً أو مظاهر ترف ورفاهية على غرار دول الخليج. إضافة إلى عقلنة استخدام العوائد البترولية وشفافية التعامل معها، والحذر من الاستغلال الأجنبي الجشع للشركات متعددة الجنسيات، وتحسين طرق وأساليب جباية البترول الجزائري، مع الإسراع في معالجة الاختلالات الاجتماعية والهيكلية التي أفرزتها الأزمات السابقة والتطبيق الصارم لتوصيات صندوق النقد الدولي، قبل صرف مبالغ ضخمة في مشاريع كبرى واستثمارات عملاقة.

الهوامش

- 1- يمكن الإحالة في هذا الإطار إلى بوغتون جيمس وضياء قرشي (2003) : مواصلة السير على الطريق، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 3، سبتمبر 2003.
- 2- للتوسع أكثر، يمكن الاطلاع على مساهمات قيمة للخبير الدولي الباكستاني محبوب الحق (2003) : التنمية البشرية المستدامة تضع البشر هدفا ووسيلة لعملية التنمية: www.jordandevnet.org
- 3- نبيل مرزوق (2001) : تحديات التنمية البشرية في سوريا: www.ettihad.net
- 4- يمكن لمزيد من المعلومات التاريخية في هذا السياق، يمكن الإطلاع على الوثائق الداخلية لشركة النفط الوطنية الجزائرية سوناطراك، في تلك الفترة، وخاصة في الصفحة 7.
- 5- لقد تبين ذلك بوضوح من خلال الحصيلة العشرية للفترة 1967-1978، ص59.
- 6- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1967-1980، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1982، ص229.
- 7- يمكن الإحالة في هذا الإطار:
R.A.D.P Plan Quadriennal 1970 – 1973 Rapport Général, Algérie.
- 8- أكاديمية العلوم السوفيتية: التطور الصناعي للبلدان العربية، معهد الاستشراق في موسكو، ص103.
- 9- يمكن الإطلاع في هذا المضمار على:
Smail Rouha (2003) : Rapport 2003 du PNUD sur le développement humain, L'Algérie régresse à la 107 place:
www.algeria-watch.de/fr/mrv/mrvrap/pnud_rapport.htm